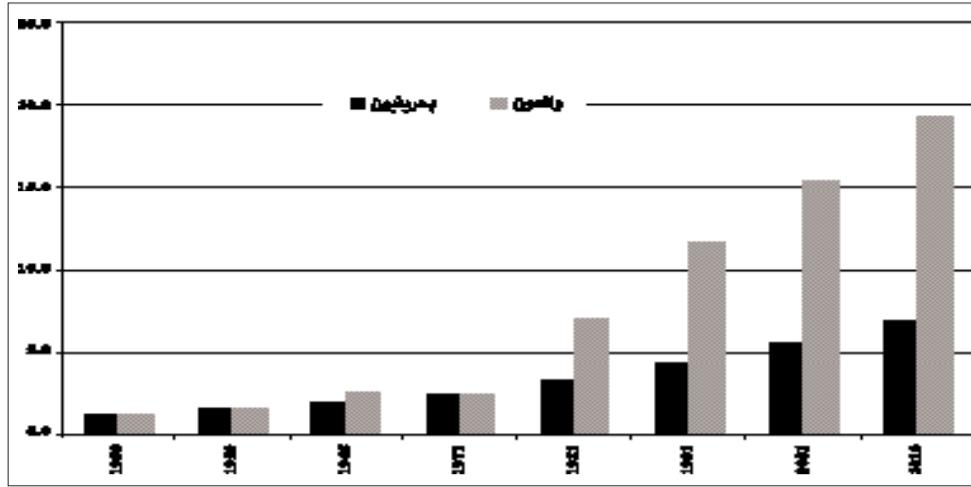


التحدي السكاني يفرض سياسة سكانية واضحة وعملية

■ الوسط - عبد الحميد عبد الغفار



وتكتفي بإجراء توقعات لاتتجاز العقددين في أفضل الأحوال. لذا تغير الحاجة لإنها سيناريوهات مختلفة للتوقع، حيث إنه بالإمكان إعداد عدد لا حصر له من السيناريوهات، اختلفت هنا بإعداد ما دعى بـ «السيناريو المرجعي» الذي يفترض عدم التدخل في المتغيرات السكانية. إن مأخذ وثقل هذا السيناريو افتراضه ثبات معدلات نمو السكان الباحريينين والوافدين لفترة طويلة نسبياً، وهذا ما لا يرجحه كاتب هذه الأسطر، حيث يؤمن أن تشهد معدلات الخصوبة المزيد من التغيرات خلال العقود المقبلة، كما يؤمن أن تشهد البحرين تدخلاً قوياً باتجاه انتهاج سياسة سكانية من شأنها التأثير بقوه على عنصر الهجرة السكانية. وما تلك النتائج سوى استعراض لواقع حال السيناريو المرجعي الذي يستهدف الاستئناس بالنتائج في حال عدم التدخل بقوة تناقض في المتغيرات السكانية وعلى الأخص عنصر الهجرة التي يمثلها تدفق العمالة الأجنبية.

بالدرجة الأولى، نظرًا لحاجة البلاد لها وقتذاك لتلبية متطلبات أرباء البنية الأساسية والمرافق الخدمية ومسايرة وتيرة النمو العالمي في الاقتصاد. ولهذا تضاعف حجم السكان الوافدين بحوالي 11.6 مرة في العام 1991 للبحرينيين، لذا، يتوقع أن يتضاعف السكان غير البحرينيين بحوالي 24.5 ضعفًا في العام 2020 مقارنة بالعام 1941 مقابل 8.8 ضعف للبحرينيين في العام 2001 مقارنة بالعام 1941 مقابل 5.5 ضعف فقط للبحرينيين بالعام 2050 نفسه.

الأفاق المستقبلية

إذا اعتمدنا معدل نمو السكان البحرينيين والوافدين وفقاً للنتائج التي تمثل عندها التعادل الأخير للسكان تلك السنة حوالي 7 مليون نسمة موزعة إلى 3,48 مليون بحريني، مقابل 3,49 مليون غير بحريني. تحدى الإشارة إلى أن عنصر المازفة في توقعات السكان يزداد كلما طالت فترة التوقع، لذا، ليس مصادفة أن نرى الجهات المعنية بالسكان تتحاشي الوضع في هذا المطلب.

تاتي البحرين في الترتيب الرابع على مستوى قارة آسيا من حيث الكثافة السكانية، فيوصولها إلى 915 نسمة للكميلونتر في العام 2001، فإنها بذلك تزيد بأكثر من مائة حجم السكان الوافدين بحوالي 4.4 مرة في العام 1991 مقابلاً 4.4 مرة للبحرينيين، بيد أن عدد السكان الوافدين استمر في التضاعف ليبلغ 15.4 ضعفًا في العام 2001 بالمقارنة بالعام 1941 مقابل 8.8 ضعف للبحرينيين بالعام 2050 نفسه. يتفق ما هي عليه في الصين أن محدودية المساحة وارتفاع حجم السكان نجم عنه ضغط شديد على الموارد الطبيعية والخدمات العامة، الأمر الذي يجعل المملكة ذات المتطلبات الإنسانية وتلبية الحاجات المتواصلة للخدمات العامة، ما استمر نمو السكان في صورته الراهنة.

ويزيد كثيراً عن المعدل العالمي البالغ كمتوسط للفترة 1995-2000 حوالي 0.3% في الدول المقدمة، و7.2% في الدول النامية وفقاً لمتحف الموارد العالمية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبينما بلغ 2.5% للبحرينيين، مقابل 3.1% للوافدين.

من هذا المدخل يبرز بنفور موضوع السكان باعتباره تحدياً حقيقياً لا مناص من مواجهته مواجهة علمية رصينة. ولتعزيز هذه القناعة (الحقيقة) عيننا هنا باظهار التحدي السكاني في مملكة البحرين.

تشخيص الوضع السكاني

بلغ سكان البحرين 604,650 نسمة في العام 2001 مقارنة بـ 37,508 في العام 1991، مسجلان نمواً بـ 2.5%، وهو بذلك يقل كثيراً عن مثيله في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يقدر متوسطه بـ 4%. يزيد كذلك عن المعدل العالمي البالغ كمتوسط للفترة 1995-2000 حوالي 0.3% في الدول المقدمة، و7.2% في الدول النامية وفقاً لمتحف الموارد العالمية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبينما بلغ 2.5% للبحرينيين، مقابل 3.1% للوافدين.